الصباح الاقتصادية
12
العدد 2038 - السنة السابعة
الاربعاء 25 صفر 1436 - الموافق 17 ديسمبر 2014
Wednesday 17 December 2014 - No.2038 - 7th Year

خبراء: الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نقلة نوعية للاقتصاد الكويتي

اجمع خبراء واكاديميون على ضرورة الاسراع في اقرار اللائحة التنفيذية والتنظيمية للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة كي يبدأ تنفيذ المبادرات والمشروعات التي ستساهم في تنويع الاقتصاد الوطني وتوفر الفرص الوظيفية امام الكوادر الوطنية.

واكدوا خلال جلسات اليوم الاخير من ملتقى (الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) الذي يعقد في غرفة تجارة وصناعة الكويت ان الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعتبر نقلة نوعية اذ جاء بعد تراكم خبرات كبيرة عبر فترات زمنية طويلة.

واعتبر المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله ان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الكويت لم يعاني بتاتا من مشكلة في التمويل بل عانى شان باقي القطاعات من هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد الوطني.

وقال الدكتور مال الله ان قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى دراسة اقتصادية شاملة حديثة بعيدا عن كافة الدراسات السابقة بالاضافة الى الحاجة لاجراء دراسة اقتصادية مستفيضة عن سبل تنويع الاقتصاد الوطني تتضمن الانشطة الاقتصادية غير المعتمدة على البترول.

واضاف ان المبادرين بحاجة الى دعم بعد انشاء مشاريعهم سواء لتاهيلهم في ادارة هذه المشروعات او لتقديم النصح والمشورة لهم وتسويق منتجاتهم في الخارج معتبرا الصندوق الوطني فرصة كبيرة في هذا المجال.

من جانبه قال الامين العام المساعد لشؤون التخطيط في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور رياض الفرس ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل شريحة هامة واساسية في البنية التحتية لكل دولة وتشكل قاعدة الهرم الاقتصادي.

واضاف الدكتور الفرس في ورقة عمل حملت عنوان (البعد الاستراتيجي لدمج استراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة في تنمية الدولة) ان الكويت تولي اهمية خاصة لدعم هذه المشروعات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني.

وذكر ان اهمية هذه المشروعات تتمثل في تعبئة الموارد البشرية واستيعاب نسبة كبيرة منها في مختلف القطاعات فضلا عن قدرتها في احداث التحول في علاقات وقيم العمل ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

واضاف ان اهمية هذه المشروعات تشمل ايضا مساعدتها على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتعزيز دور القطاع الخاص لاسيما انها ذات كثافة عمالية عالية علاوة على قدرتها الكبيرة من الاستفادة من المواد الخام المتوفرة.

واوضح ان نسبة مساهمة المشروعات الصغيرة في هيكل المشروعات في الاقتصاد الكويتي يبلغ 2ر89 في المئة في حين تبلغ نسبة المتوسطة حوالي 5 في المئة وتساهم الاخيرة بحوالي 6ر1 مليار دولار من الناتج المحلي الاجمالي.

اما عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خطة التنمية قال الدكتور الفرس ان الخطة متوسطة الاجل الثانية تبنت مسارين متوازيين لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة اولها في مواجهة التحديات والاختلالات الراهنة للدولة في حين يركز الثاني على تاصيل عمليات التحول لتحقيق الرؤية الشاملة للدولة بحلول عام 2035.

وبين ان الخطة تعمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية عبر توفير حزم متكاملة من الخدمات المساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور القطاع الخاص في تمكين الشباب.

وعدد الفرس مجموعة من المشروعات التي تنفذ في اطار تحقيق خطة التنمية بما فيها مشروع تنمية المهارات الحرفية والاقتصادية للمراة الكويتية ومشروع حاضنة السلام.

واعتبر ان دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق اهداف خطة التنمية يكمن تنويع الاقتصاد ومصادر الدخل وتقليل الضغوطات على الميزانية العامة للدولة اضافة الى اصلاح خلل سوق العمل وتشجيع الشباب المبادر.

وعن اهم المعوقات التي تواجه هذه المشروعات قال الدكتور الفرس انها تنحصر في الاختلالات الهيكلية والبيروقراطية وعدم وفرة العمالة الوطنية اضافة الى ضعف اداء القطاعات غير النفطية.

من جهته قال المستشار القانوني لبنك (بوبيان) الدكتور فايز الكندري ان الكويت تحتل مرتبة متاخرة على المستوى الخليجي في مجال بيئة الاعمال وهو الامر الذي انعكس سلبا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

واضاف الدكتور الكندري ان هناك العديد من القوانين التي صدرت مؤخرا ولم يصدر لها لائحة تنفيذية بما فيها قانون مكافحة الفساد وقانون المشروع الوطني لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي كلها مسؤولية الحكومة وليست مسؤولية مجلس الامة.

كما اشار الى بعض العيوب في قانون الصندوق ومنها عدم تحديد الجهة الاشرافية القائمة عليه مؤكدا ان ايجابيات القانون اكثر من سلبياته والانتقاد يصب في جهة الوصول الى تكامل عمل هذا الصندوق.

واعتبر ان توصيات البنك الدولي الخاصة بالكويت لجهة التشريعات ليست بالضرورة صحيحة وتنصب في مصلحة البلاد خصوصا ان البنك يعمل وفق التوصية بتشريعات وقوانين جاهزة.

من جهته اكد استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت الدكتور محمد السقا ضرورة العمل على تحسين بيئة العمل في الكويت بما ينعكس ايجابيا على نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة اضافة الى ضرورة العمل على تقليص القيود الادارية والتنظيمية.

وقال الدكتور السقا ان افضل السياسات هي تلك التي تساعد في سرعة انشاء هذه المشروعات والتي توفر المدخلات الاساسية لها اضافة الى تعزيز استخدام التكنولوجية.

وناقش الملتقى الذي نظمه اتحاد المصارف بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط على مدى يومين جملة من الموضوعات ذات الصلة بهذا القطاع والمعوقات والتحديات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يتسق والظروف الاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

البنك التجاري يشارك في ملتقى الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

شارك البنك التجاري في ملتقى الكويت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذي نظمه اتحاد مصارف الكويت بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط تحت رعاية وبحضور معالي وزير التجارة انس الصالح ، وبحضور رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف الكويت حمد عبدالمحسن المرزوق ورئيس مجلس إدارة البنك علي موسى الموسى، ونخبة من المسئولين والقيادات المصرفية الكويتية . وتاتي مشاركة البنك في هذا الملتقى ضمن جهوده لتقديم كل الدعم والمساندة للقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الدور التنموي لهذا القطاع الهام.

وبهذه المناسبة، قالت مساعد المدير العام - إدارة الإعلان والعلاقات العامة -أماني الورع ، ان مشاركة البنك في هذا الملتقى الهام يأتي في إطار حرصه الدائم على التواجد في الفعاليات والأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تناول وطرح ومناقشة العديد من الأمور والقضايا الاقتصادية والمالية الهامة على الصعيد المحلي ، مشيرة إلى أن الملتقى ، الذي حظي بحضور واسع، ومشاركة نخبة من القيادات المصرفية والاقتصادية البارزة، قد ساهم في مناقشة فرص الاستثمار والتمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ودور الصندوق الوطني في رعاية وتنمية المشاريع ، وبحث الملتقى ايضا واقع المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، منوهة بأن مشاركة نخبة من القيادات المصرفية والمسئولين التنفيذيين في البنوك ومؤسسات القطاع الخاص، والمؤسسات الحكومية، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعدد من الإعلاميين والمهتمين بهذا الموضوع قد انعكس ايجابياً وساهم في نجاح فعاليات الملتقى.

ويواصل البنك التجاري الكويتي سياسته الرامية إلى دعم مسيرة التنمية في دولة الكويت من خلال مشاركته ورعايته للانشطة والفعاليات المجتمعية التي تساهم في تنمية المجتمع.

الوزير انس الصالح يتوسط اللقطة التذكارية

مؤشر البورصة السعري يواصل هبوطه الحاد بواقع 161.7 نقطة

تراجعت المؤشرات الكويتية بشكل جماعي بنهاية تعاملات امس، لتصل إلى ادنى مستوى لها في عامين وتُسجل التراجع الجماعي السادس لها في ديسمبر الجاري ، حيث انهى المؤشر السعري التداولات على انخفاض نسبته 2.08% الى 6170.93 نقطة خاسرا 131.2 نقطة.

كما انهى المؤشر الوزني التعاملات على هبوط نسبته 2.24% إلى 412 نقطة خاسرا 9.4 نقطة، واختتم مؤشر كويت 15 الجلسة على انخفاض نسبته 2.7% نزولا إلى 983.76 نقطة خاسرا نحو 50.28 نقطة.

وقال المحلل الفني لأسواق المال، محمد سنبلان الوضع يتحول من سيء إلى أسوأ بالبورصة الكويتية ، حيث نرى عزوف للمستثمرين وانعدام للثقة بسبب أسعار النفط المنحدرة التي تلقي بظلالها على الأسواق».

وتراجعت أسعار النفط امس ، الثلاثاء لمستوى 55 دولارا.

وتوقع «سنبل» أن يظل المؤشر السعري خلال الفترة القادمة متذبذبا ما بين مستويات 5600 - 6500 نقطة .

وقال مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال، نواف العونان الإقفال دون مستوى الـ 6200 نقطة، ربما يستمر الهبوط في الجلسة القادمة نحو 100 نقطة، وقد نشهد مستوى 6128 نقطة وممكن إلى مستوى 5908 نقطة.

وتراجعت السيولة امس إلى 21.6 مليون دينار مقابل نحو 21.7 مليون دينار ، فيما انخفضت أحجام امس الى 158.2 مليون سهم مقابل 217.5 مليون سهم . اما عدد صفقات امس فبلغ 4366 صفقة مقابل 5749 صفقة .

وتصدر قطاع «الإتصالات» قائمة التراجعات بنسبة 5.7% تقريبا بالتزامن مع تراجع سهم «هيتس»، بنسبة 8.5 و«فيفا» بـ 8.3% ، بينما جاء قطاع «السلع الاستهلاكية» على رأس التراجعات بنسبة 0.93%، بالتزامن مع صعود الفنادق الكويتية الذي تصدر ارتفاعات البورصة بنسبة 8.6% والسيتما بـ 8.3%.

واحتل «مشاعر» صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 13.3%.

وبالنسبة لنشاط التداول، جاء سهم «تمويل خليج» على راس قائمة اكبر الكميات بالبورصة باحجام بلغت 39.5 مليون سهم ، فيما احتل سهم «زين» نشاط القيم محققا 3.17 مليون دينار.

أكبر الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص

أكثر من 300 خريج كويتي ينضمون إلى عائلة البنك الوطني في 2014

■ العبلاني: الاستثمار في الكفاءات الوطنية على رأس اهتمامات البنك

الادارة التنفيذية في بنك الكويت الوطني مع مجموعة من الموظفين الجدد

قام بنك الكويت الوطني بتوظيف أكثر من 300 شاب وشابة حديثي التخرج من الكفاءات الوطنية خلال العام الماضي، ليكرس نفسه واحدا من أكبر الجهات توظيفا للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وقال مدير عام مجموعة الموارد البشرية في بنك الكويت الوطني عماد أحمد العبلاني إن البنك الوطني هو في مقدمة مؤسسات القطاع الخاص التي دأبت على فتح أبوابها أمام الكوادر الوطنية إيمانا منه بدوره الوطني في توظيف الشباب الكويتي وتنمية قدراته. وسيبقى البنك الوطني الداعم الأكبر للشباب الكويتي لتحقيق طموحاته وأهدافه وملتزما بالوقوف الى جانبه، وذلك انطلاقاً من استراتيجيته الساعية إلى استقطاب الكفاءات الوطنية الشابة وفتح المجال أمامها لبناء مسيرة مهنية في أفضل بنوك المنطقة.

وأضاف العبلاني أن الاهتمام بالموارد البشرية جزء من ثقافة البنك الوطني المتأصلة في المسؤولية الاجتماعية، وقد وظف البنك الوطني 300 مواطن ومواطنة خلال العام 2014 مواصلا بذلك التزامه العميق تجاه توظيف الكوادر الوطنية ومكرساً موقعه كأحد أكبر الجهات توظيفاً للعمالة الوطنية في القطاع الخاص.

وتلتقي جهود البنك الوطني في استقطاب الكفاءات الوطنية بخططه التطويرية والتدريبية الساعية للاستثمار بالكوادر الوطنية وإعداد جيل مصرفي واعد. ويحرص البنك الوطني على تقديم سلسلة من الدورات التدريبية والبرامج الأكاديمية المحترفة باعتباره من رواد المؤسسات المصرفية في المنطقة في تبني برامج تدريبية للموظفين الى جانب التزامه بدعم الشباب الكويتي والعمالة الوطنية كأحد أكبر الجهات توظيفاً في القطاع الخاص.

ويوفر البنك الوطني سنوياً العديد من البرامج التدريبية الموجهة للخريجين والطلبة إلى جانب البرامج الاحترافية المتخصصة لموظفيه بالتعاون مع أرقى الجامعات والمعاهد والمؤسسات العالمية ، ويأتي في مقدمها «أكاديمية الوطني لقادة المستقبل» وهي أول مبادرة من نوعها لتطوير القيادات المصرفية من الكوادر الوطنية الشابة ذات المؤهلات العالية، وبرنامج الشباب، وبرنامج التدريب الصيفي السنوي لطلبة المدارس والكليات لعملاء حسابي الأزرق والشباب، وبرنامج «أكاديمية الوطني» وهو مخصص لحملة الشهادات الجامعية من الكوادر الكويتية الشابة التي تم اختيارها للعمل في البنك.

يشارك في فعالياته وأنشطته المقامة من 15 إلى 18 ديسمبر

بنك الائتمان: معرض «الكويت في مصر» نافذة لإطلاع الشباب على فرص التمويل العقاري

لقطة جماعية لوفد بنك الائتمان

حرصا على تعميق أواصر التعاون وتعزيز العلاقات الثنائية بين دولة الكويت وجمهورية مصر العربية وفي اطار التنسيق بين اجهزة ومؤسسات القطاع الحكومي يشارك بنك الائتمان الكويتي (التسليف سابقا) في فعاليات المعرض الكويتي السابع المزمع اقامته في مصر تحت عنوان «الكويت في مصر» خلال الفترة من 15 الى 18 ديسمبر 2014 في فندق سميراميس القاهرة.

واوضح المدير العام للبنك صلاح مضف المضف ان مشاركة البنك في المعرض تجسد العلاقات والروابط التاريخية المتميزة بين الكويت ومصر وتعكس الرغبة المشتركة في تطويرها ودفعها قدما إلى الأمام.

واكد أن فعاليات المعرض - التي تشمل ندوات ومؤتمرات وورش عمل - ستفتح الباب امام اجراء حوارات بناءة وثرية بين المسؤولين في البلدين حول الواقع الاسكاني وتمويل القطاع العقاري واساليب واليات ووسائل حل المشكلة في كل منهما والمعوقات والعقبات التي تعترض تنفيذ المقترحات والمعالجات المقدمة وتطبيقها على ارض الواقع، لافتا إلى ان كوكبة من رجالات الدولة والوزراء والنواب ورؤساء الهيئات الحكومية ومجالس ادارات الشركات ورجال الاعمال سيشاركون في اعمال المعرض.

واضاف: رغم التباين والاختلاف الكبير في تشخيص المشكلة الاسكانية في البلدين، إلا ان لدى مصر تجربة مميزة في بناء المدن الاسكانية الجديدة منذ ثمانينات القرن الماضي ضمت مدن: 6 أكتوبر والعاشر من رمضان والقاهرة الجديدة والعبور وغيرها من المدن، كما ان هناك خبرة قانونية واسعة في تنظيم التمويل العقاري، وعدد كبير من القوانين والتشريعات الجديرة بالاهتمام .

وقال: إن المعرض يعد فرصة جيدة لعرض تجربة البنك في تحقيق الرعاية السكنية في دولة الكويت عبر توفير التمويل العقاري اللازم للمواطنين، فضلا عن انشطته في تقديم القروض والمنح الاجتماعية لبعض الحالات ، وشرح وبيان شروط استحقاق كل منها ، لافتا إلى ان المعرض يكتسب اهمية بالغة بسبب العدد الكبير للكويتيين الذين يتواجدون في مصر للدراسة واغلبهم من الشباب حديث السن الذي سينضم قريبا إلى مستحقي الرعاية السكنية وتاليا فان المعرض ربما يشكل نافذة ومرآة لهذا القطاع للاطلاع على فرص وخيارات التمويل العقاري.